



الموضوع / مسودة تشريع محلي من اجل اعتماد نظام ادارة الاداء القياسي لتقديم الخدمات للمواطنين

مقترح مقدم من

مشروع تعزيز الحوكمة تقدم GSP التابع الى الوكالة الميريكية للتنمية الدولية

USAID

اسم التشريع المحلي : نظام ادارة الاداء القياسي لتقديم الخدمات رقم () لسنة
2015

استنادا لنص المواد 122 ثانيا و 115 من الدستور والمادة 2 و 7 ثالثا من
قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 المعدل وبناء على
ما اقره مجلس محافظة في جلسته المرقمة (.....) المؤرخة (.....)
أصدر مجلس محافظة القانون الاتي .

نظام ادارة الاداء القياسي لتقديم الخدمات رقم () لسنة 2015

المادة (1) التعاريف

- المعايير القياسية : هو مستوى الأداء المتوقع للخدمات المقدمة للمواطنين والقابل للقياس الذي تطمح الحكومة المحلية الوصول وتلتزم به لجميع المواطنين في المحافظة, من خلال الكمية والنوعية والأجراءات والزمن والكلفة , في الظروف الطبيعية.
- مؤشر الاداء: قيمة أو صفة معينة تستخدم لقياس مخرجات أو نتائج أداء أنشطة مقارنة بمقاييس معينة، قد يكون مؤشر الأداء رقماً أو قيمة مالية أو نسبة مئوية.

المادة (2) الاهداف

يهدف هذا النظام الى اعتماد المعايير القياسية في التخطيط والرقابة والتقييم الدوري للخدمات المقدمة للمواطنين بصورة دورية وبعمل مؤسساتي بما يضمن فاعلية وكفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين

المادة (3) على الدوائر التنفيذية في المحافظة القيام بما يلي :

- 1- اعداد وتطوير واعتماد معايير الاداء القياسية
- 2- تحديد مؤشرات الاداء الكمية والنوعية لتقديم الخدمات في المحافظة
- 3- تحديد مؤشرات اداء تقديم الخدمات واختبارها ميدانيا باستخدام الادوات التشاركية للمواطنين كالاستبيانات وبطاقات تقييم الخدمة النوعية (Score Card) والفحوصات الحقلية والمختبرية الملائمة او اية وسيلة اخرى
- 4- دراسة واقع أداء الخدمات المقدمة بطريقة علمية من خلال مؤشرات الاداء المحددة وتحليل الثغرات واستخدام ادوات التحليل الملائمة (SWOT)
- 5- اعدادها خطط لتحسين الخدمات وفق منهجية علمية تتضمن خطوات واهداف محددة قابلة للقياس ضمن سقف زمني لا يتجاوز 5 سنوات .
- 6- اتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة للنهوض بالخدمات المقدمة وفق خطط تنفيذية واجرائية تحدد ادوار واضحة وتوقيتات محددة لمؤسسات الحكومة المحلية

المادة (4)

- على ديوان المحافظة تشكيل فريق عمل مشترك يضم ممثلي اقسام الاشراف في ديوان المحافظة وممثلي المديريات التنفيذية وممثل اللجنة المعنية في مجلس المحافظة, تكون مهامه الرئيسية كما يلي:
1. الرقابة المشتركة على أداء تقديم الخدمات في المحافظة بالمقارنة مع المعيار القياسي للخدمة, ورفع التقارير الدورية الى المحافظ والمجلس متضمنا تقييم شامل للاداء ومقترحات من شأنها تقويم أداء الدوائر الخدمية بما يرتقي بواقع الخدمات المقدمة للمواطنين.
 2. العمل بالتنسيق المشترك بين السلطة الرقابية والسلطة التنفيذية, من خلال عقد الاجتماعات والزيارات الميدانية المشتركة للمناطق السكنية ومشاريع الخدمة.
 3. تفعيل الدور التشاركي مع المواطنين من خلال التقييم الميداني للخدمة واستبيان آراء المواطنين والتغذية الراجعة من مكتب شكاوى المواطنين ومكاتب الشكاوى في المديريات.

4. على ديوان المحافظة قسم الاشراف على الخدمات تأسيس قاعدة بيانات موحدة للخدمات تتضمن جميع البيانات الخاصة بعدد السكان والبنى التحتية للخدمات في المحافظة وتغطية الخدمة المقدمة للمواطنين واي بيانات أخرى مطلوبة ضمن نظام العمل .

المادة (5) على فريق العمل المشترك تقييم الخطط المنفذة وومدى تأثيرها على الخدمات المقدمة من خلال القيام بزيارات ميدانية واتباع اليات التحقق الميداني وحسب خطة عمل متفق عليها ومعتمدة من قبل الفريق وارسال التقارير المطلوبة الى مجلس المحافظة والمحافظ

المادة (6) على المحافظ او من يخوله اصدار التوجيهات الى الدوائر التنفيذية ومجلس التخطيط والتنمية المحلي اللازمة لتطوير وثيقة الخطة والتوجه الاستراتيجي للمحافظة

المادة (7) على المحافظ او من يخوله عقد اجتماعات مشتركة مع اللجان المعنية في مجلس المحافظة والمديريات لمراجعة تنفيذ الخطط وتذليل المعوقات وايجاد الحلول الانية الداعمة لتنفيذ الخطط المعده.

المادة (8) يعتمد مجلس المحافظة الخطط المعدة كمدخلات لرسم السياسة العامة للمحافظة والتخطيط وتحديد الاولويات

الاسباب الموجبة

من اجل تبني نظام عمل واضح لاعداد الخطط اللازمة لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين يتسم بالثبات والديمومية واعتماد الادوات الملائمة للتواصل مع المواطنين واشراكهم في تقييم الخدمات المقدمة لهم شرع هذا النظام